

## الشركة العامة للصومام والتخزين

رد الشركة

على تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/٩/٣٠

ال رد	الملاحظة
<p>ما زالت تحقيقات نيابة الأموال العامة والمحاكم المختصة مستمرة في موضوع القمح المحلي موسم ٢٠١٦ وصدر قرار الجمعية العامة بجلستها في ٢٠١٦/١٢/١٠ بعدم إخلاء مسؤولية مجلس الإدارة لحين الإنتهاء من التحقيقات ، وبالنسبة لمجلس الإدارة الأسبق فما زالت التحقيقات مستمرة في القضية رقم ٨ لسنة ٢٠١٦ عرائض أموال عامه التي تخص المجلس الأسبق والمحالة إلى النيابة العامة بناء على قرار الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٦/٤/٩ وسوف نوافيكم بنتيجة التحقيقات بعد الإنتهاء منها .</p> <p>يتغير موقفيتنا بما تسفر عنه التحقيقات من نتائج وأخطار ادارة المخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات طبقاً لقانون الجهاز رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.</p>	<p>- لم يتم إخلاء مسؤولية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لحين إنتهاء نيابة الأموال العامة من التحقيقات بشأن فساد القمح المحلي موسم ٢٠١٦ وذلك ضمن قرارات الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٠ ، كما تم إرجاء إبراء ذمة ومسؤولية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الأسبق لحين الإنتهاء من التحقيقات وما سوف تسفر عنه من نتائج حيث قررت الجمعية العامة العادية للشركة رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٦/٤/٩ الموافقة على توصية اللجنة القانونية المشكلة بقرار السيد رئيس الجمعية العامة للشركة العامة للصومام والتخزين رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٥</p> <p>وذلك فيما انتهت إليه بتقريرها المعروض على نيابة الأموال العامة بإحاله رئيس وأعضاء مجلس الإدارة إلى نيابة الأموال العامة للتحقيق معهم في المخالفات الواردة تفصيلاً بتقريرها وكذا إحالة ما جاء بذكرة النيابة الادارية في القضية رقم ٤١٧ لسنة ٢٠١٥ تموين وكهرباء الى نيابة الأموال العامة وذلك لأعمال شئونها فيما تضمنته الأوراق من جرائم جنائية.</p>
<p>تم إحالة الموضوع إلى القطاع القانوني بالشركة للتحقيق حيث تم توقيع جزاء على المتسبب على أن يتم اتخاذ اللازم لصرف قيمة التولون من هيئة السلع التموينية وفي حالة عدم صرفه يتحمل المتسبب بمبلغ التولون وسيتم خصم المبلغ من المتسبب في حالة عدم تحصيله من هيئة السلع التموينية .</p> <p>وقد تم إجراء التحقيق رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ بمجازاة المسئول على أن يتم اتخاذ اللازم لصرف قيمة تلك المستحقات وفي حالة عدم صرفها يتحمل المتسبب الثابت أدانته بالتحقيق الأمر الذي وافق عليها مجلس إدارة الشركة بموجب القرار رقم ٦٥ / ٢٠٢٠</p>	<p>- بلغ ما امكن حصره من الكميات التي رفضت مديرية التموين والتجارة الداخلية ادارة الرقابة وصيانة الحبوب بالإسكندرية اعتماد نوالين النقل الخاصة بها بسيارات الشركة والمطابقة عليها والواردة لصومعة العامرية لكمية ٢٨٠٠ طن قمح محلى موسم ٢٠١٦ الواردة من شونة ابو زهرة والتي تم نقلها بسيارات الشركة واستخدمها في تجارب التشغيل لصومعة لعدم وجود المستندات اللازمة لإجراء المطابقة على النوالين المذكورة حيث لا يوجد سجل وارد لتك الكميات وغير مدونة بالصومعة فضلاً عن عدم وجود كروت الصرف لها وقد سبق أفاده المسؤولين بالقطاع ان المستندات المتعلقة بإدارة التسوية والنقليات تم بيعها ضمن مزاد لأوراق الدشت بمخزن إستانلى بتاريخ ٢٠١٧/٩/٩ .</p>

١

الجلسة الخامسة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٥

نوصي بموافقتنا بما إنتمي إليه الأمر وما تم اتخاذه بهذا الشأن من إجراءات حفاظا على أموال الشركة .

سيتم تدارك ذلك في المركز المالي للشركة في ٢٠٢١/١٢/٣١ بعد اعتماد الجمعية العامة للمركز المالي في ٢٠٢١/٦/٣٠ وتسعي الشركة إلى تعظيم إيراداتها عن طريق السعي للتعامل مع عملاء القطاع الخاص واستغلال كافة أصول الشركة لتعظيم الإيرادات وزيادة صافي الربح ،

-الأرصدة الافتتاحية في ٢٠٢١/٧/١ غير معتمدة من الجمعية العامة للشركة ، كما لم يتم إدراج التعديلات والتصويبات التي تمت على القوائم المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠ على معظم الحسابات مما أدى إلى عدم ظهور أرصدة القوائم المالية الدورية للشركة في ٢٠٢١/٩/٣٠ على غير حقيقها .

بلغ صافي الربح (قبل الضريبة) في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٣٠,٣٠ مليون جنيه مقابل نحو ٩,٩٦٨ مليون جنيه عن نفس الفترة من العام المالي السابق وقد ساهمت الإيرادات العرضية الغير متعلقة بالنشاط والبالغ قيمتها نحو ١٢,٤٥٥ مليون جنيه والمتمثلة في نحو ٤,٦٣٣ مليون جنيه فوائد دائنة ، نحو ٧,٨٢١ مليون جنيه إيرادات وأرباح أخرى ، في تحقيق تلك الأرباح .  
يتعين بحث ودراسة التدابير الواجبة للنهوض باشطة الشركة وتعظيم العائد وما يترتب على ذلك من آثار .

- بلغت التكلفة الدفترية للأصول الثابتة في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٧٣٧,١٧٠ مليون جنيه ومجمع اهلاكها نحو ٥٨٨,٠٥٦ مليون جنيه وقد تم إثبات الأرصدة دفتريا دون جرد وقد تم حساب الأهلاك بنفس الأساس والقواعد المحاسبة في العام السابق وقد تبين بشأنها ما يلى:-

- تم حساب الإهلاك بنحو ٤٥,٤٢٤ مليون جنيه دون حساب الإهلاك عن الأصول المضافة خلال الفترة والبالغ قيمتها نحو ١ مليون جنيه .
- لا زالت الشركة تمسك سجل أصول لا يفي بالغرض الذي أنشئ من أجله حيث تبين قيد الأصول بقيم اجمالية دون تحليل لها وكذا اهلاكاتها .  
يتعين مراعاة تلافي ما جاء باللحظة وما يترتب على ذلك من آثار .

سيتم مراعاة ذلك عند إعداد المركز المالي في ٢٠٢١/١٢/٣١

بالنسبة لآلات ومعدات الصومعة القديمة والتي تم تنفيذها بمعرفة الدولة فقد تم تسجيلها في سجل الأصول طبقاً للبيانات التي كانت متاحة وقت نقل ملكيتها إلى الشركة

- ما زالت سجلات الأصول الثابتة ببعض قطاعات الشركة تتضمن بعض مساحات الأرضية غير مطابقة للمساحات الواردة بعقود الملكية المسجلة وجود بعض الفروق بينهما وذلك رغم تكرار قرارات وتصويتات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة بدراسة تلك الفروق بين المساحات المدرجة بسجل الأصول الثابتة ومساحتها بالعقود وإتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات .

يتعين ضرورة الإلتزام بتقييد تصويتات وقرارات الجمعية العامة للشركة وإتخاذ ما يلزم بشأنها إحكاماً للرقابة على أصول الشركة .

٢

صدر القرار رقم (١٠) من الجمعية العامة العادي للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠١٧ بالموافقة على إعتماد ما قامت به الشركة من إجراءات لتسجيل قرار تخصيص أرض صومعة سفاجا لصالح الشركة العامة للصومام والتخزين المشهير بطريق الإيداع برقم ٣٦٩/٢٠١١ بمأمورية سفاجا وبالنسبة لتقين وضع المساحة المسلمة إلى هيئة موانى البحر الأحمر وحصول الشركة على التعويض فقد تم الإنفاق مع هيئة موانى البحر الأحمر على تعويض قدره ١٣,٢٥ مليون جنيه وستقوم هيئة ميناء البحر الأحمر بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتقين وضع المساحة الكلية المسلمة اليهم وبذلك تكون الشركة حصلت على كافة مستحقاتها عن الأرضي المسلمة إلى هيئة ميناء البحر الأحمر وتم عمل الرفع المساحى الذى يحدد الأرضي الذى فى حيازة الشركة وتم خصم مبلغ ١٣,٢٥ مليون جنيه قيمة التعويض من قيمة حق الانتفاع السنوى المستحق لهيئة ميناء البحر الأحمر عن الأرضي المستغلة بمعرفة الشركة فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ والعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ وبذلك تكون الشركة قد حصلت على كافة مستحقاتها عن الأرضي المسلمة إلى هيئة ميناء البحر الأحمر وستقوم هيئة الميناء بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتقين وضع المساحة الكلية المسلمة اليها.

- عدم الانتهاء من نقل ملكية وتسجيل أرض صومعة سفاجا البالغ مساحتها حوالي ٢٤٣ ألف م٢ - مخصصة بقرار التخصيص رقم ١٨٦ لسنة ١٩٩٨ محافظة البحر الأحمر - وقد إكتملت الشركة بإشهر عقد تخصيص الأرض رقم ٣٦٩ لسنة ٢٠١١ بالشهر العقارى فقط ، كما لم يتم تقين وضع مساحة ٢٦١٠٠ المقطوعة من أرض الصومعة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٩٣ فى ٢٠٠٩/٤/٢١ والمسلم منها مساحة ٥٠٥٥٥ م٢ لهيئة موانى البحر الأحمر مقابل تعويض عن تلك المساحة بنحو ٣,٤٢٧ مليون جنيه ، وما زالت باقى المساحة وقدرها ١٥٥٤٥ م٢ طرف الشركة لم يتم تقين وضع القانونى لهذه المساحة بين محافظة البحر الأحمر الصادر عنها التخصيص والشركة العامة للصومام ، فى ضوء تسليم هيئة موانى البحر الأحمر المساحة المذكورة دون الرجوع الى محافظة البحر الأحمر للموافقة على تسليم باعتبارها صاحبة قرار التخصيص للشركة وتجدر الاشارة إلى الاجتماع الذى تم بين ممثلى الشركة وممثلى الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر لإنتهاء الإنفاق على باقى الأرضي المستقطعة التى تم ضمها لميناء سفاجا بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٩ وكذا الاجتماع الذى تم بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١ وحضره ممثلو عن هيئة مستشاري مجلس الوزراء ومحافظة البحر الأحمر ووزارة الداخلية وزارة الدفاع الذى انتهى إلى قيام المركز الوطنى للتخطيط استخدامات أراضي الدولة بنها التنسيقات الازمة وحصول الشركة على تعويض قدره ١٣,٢٥٠ مليون جنيه تسددتها الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر للشركة وتم تسويتها مع مستحقات الهيئة خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

نوصى بموافقتنا بمطابقة مع الهيئة المذكورة فى ٣٠/٩/٢٠٢١ وأسباب عدم توسيع الشركة لباقي المبلغ مع ضرورة الانتهاء من نقل ملكية وتسجيل الأرضي والإلتزام بتوصيات الجمعية العامة مع ضرورة متابعة وث الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر لسرعة تقين وضع المساحة المشار إليها حفاظاً على ممتلكات الشركة وحقوقها!

بالنسبة للمساحة الزائدة سيتم إجراء التسويات الازمة بعد الحصول على كشف التحديد المساحى الجديد الجارى إعداده بمعرفة مصلحة المساحة وبالنسبة للمبانى المقامة بدون تراخيص بمجمع السلام فهذا الموضوع محل الدعوى القضائية رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٣ ق ومازال الت مداولة أمام المحكمة الادارية العليا ويتم متابعتها بمعرفة القطاع القانونى بالشركة .

لم يتم الانتهاء وتحديد أسباب الفرق البالغ ٤٨٣٠ م٢ وذلك في مساحة أرض مجمع السلام والمثبتة بسجل الأصول الثانية بمساحة ٢٩٦٨٥٣ م٢ كما أسف الرفع المساحى للمجمع فى مارس ٢٠٠٢ الذي نتج عنه مساحة ٣٤١٦٨٣ م٢ هذا بخلاف ما اسفر عنه الجرد الفعلى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ والذي بلغ عنه مساحة ٢٣٠٩٤٣ م٢ مساحة لأرض المجمع المذكورة وبفرق قدرة حوالي ١١٠٧٤ م٢ . عن الرفع المساحى السابق إجراءه ولم نقف على أسبابه وذلك رغم قرارات وتوصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة بحسب تلك الفروق .

	<p>كما لم يتم تحديد وضع المباني المقامة بدون ترخيص بمجمع السلام لعدد ٢ مخزن أفقى البالغ تكلفتها الدفترية نحو ٢٢,٠٩٢ مليون جنيه والصادر بشأنها قرار إزاله رقم ٥٦٠ لسنة ٢٠٠٨ في ظل ما تم منحه من قبل الدولة بشأن مخالفات المباني تحت مسمى قانون التصالح للعقارات المخالفة ومرفوع بشأنها الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢٠٠٣ ق أدارياً عليها ولم يحدد له جلسة بعد.</p> <p>نكر توصياتنا بضرورة تفعيل قرارات وتحصيات الجمعيات العامة المتعاقبة ودراسة أسباب الفروق الناتجة عن الرفع المساحي المشار إليه وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات الشركة.</p>
<p>بالنسبة لعدم الحصول على التعويض المستحق عن المساحة المنزوع ملكيتها مازالت دعوى الاستئناف رقم ٧٤٤٥ لسنة ٦٥ ق متناولة أمام القضاء وسوف يتم اتخاذ اللازم في ضوء الحكم الذي سيصدر في الدعوى المذكورة أما بخصوص استغلال الجزء الذي تم فصله خارج المجمع أسفرت الدراسة على أن الجزء الذي تم فصله يدخل في نطاق حرم الطريق ومفضول عن الطريق بحواجز أسمانية مما يقلل من فرص الاستفادة منه.</p>	<p>لم يتم حتى تاريخ الحصول على التعويض المستحق عن مساحة ٨٩٥٤ م والتي تم نزع ملكيتها من أرض مجمع السلام بالعامريه للمنفعة العامة لإنشاء كوبرى الطريق الدولى الساحلى والصادر بشأنها قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٧ لسنة ٢٠٠٨ ، ولم يتم إستبعاد تلك المساحة من أصول الشركة ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٨١٥٩ لسنة ٢٠٠٥ مدنى كلى ، ضد محافظة الإسكندرية وآخرين تم رفضها وتم استئناف الحكم بالدعوى رقم ٧٤٤٥ لسنة ٢٥ ق ولازاله موجلة للتقرير ، كما ترتب على نزع المساحة المذكورة فصل مساحة ١٠٥٧ م عن مجمع المخازن دون الاستفادة منها أو استغلالها وقد جاء برد الشركة على تقريرنا السابق بخصوص عدم استغلال الجزء الذي تم فصلة خارج المجمع بأن الشركة تطالب بتعويض عن هذا الجزء أيضاً نظراً لأنه أصبح في نطاق حرم الطريق مما أضاع على الشركة فرصة الاستفادة منه.</p> <p>يتعين إجراء التصويب اللازم باستبعاد المساحة المنزوع ملكيتها من حساب الأصول الثابتة وما يترب على ذلك من آثار ومتابعة الإجراءات القانونية التي تكفل الحصول على التعويض المناسب للمساحة المنزوع ملكيتها .</p>
<p>هذه الموضوعات محل الدعوتين رقمـا ٣٥٢٠٦ لسنة ٥٩ ق إدارى مجلس الدولة ضد محافظة الجيزه ورقمـا ٢٥٨٥٢ ق إستئناف شمال ضد محافظة القاهرة وهذه الدعوى مازالت متناولة ونظراً لأنها ضد جهات حكومية يكون الفصل فيها بعد وقت طويل والقطاع القانوني بالشركة يتبع تلك القضايا مع الجهات المختصة وذلك حفاظاً على ممتلكات وحقوق الشركة وسيتم اتخاذ اللازم في ضوء الأحكام القضائية التي تصدر بشأنها.</p>	<p>-عدم الحصول على التعويض المستحق عن مساحة ٦٨٩,٥ م المنزوع ملكيتها نتيجة تعديل خط التنظيم بشونتى المريوطية وقطاع السبtie و المرفوع بشأنهما الدعوتين رقمـا ٣٥٢٠٦ لسنة ٥٩ ق إدارى مجلس الدولة ضد محافظة الجيزه بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٤ ، ورقمـا ٢٥٨٥٢ ق إستئناف شمال ضد محافظة القاهرة وصدر عنها حكم نهائي فى ٢٠١٨/١٢/٢٦ لصالح الشركة بالتعويض عن هدم المبني المملوك لها وقد تم نقض الحكم وأعيدت لمحكمة الاستئناف ولم يحدد لها جلسة حتى تاريخه .</p> <p>يتعين إتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية الواجبة في هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات وحقوق الشركة .</p>

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٠١٨ المننشر بالجريدة الرسمية العدد ٣١ بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢ باعتبار مشروع توسيع الظهير الغربي لميناء الإسكندرية من أعمال المنفعة العامة وبناء على ذلك قامت هيئة ميناء الإسكندرية باستلام المساحة المذكورة ونظرًا لعدم ملكية الشركة لهذه المساحة فقد تم أخطار الهيئة العامة للسلع التموينية بصفتها المالكة للمساحة المذكورة و يتم التنسيق معها لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض الخاص لتلك المساحة في ضوء حكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ وتعديلاته بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

لم تحصل الشركة على أية تعويضات عن مساحة ٥٦٨١ م٢ - تشغلاها الشركة حق انتفاع ( بجوار بوابة ٤٦ سابقاً ) بموجب عاقد مؤرخ في مارس ٢٠١٦ والتي سبق وتم نزع ملكيتها لصالح الهيئة العامة لميناء الإسكندرية تنفيذاً للقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٢، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٠١٨ الصادر في ٢٠١٨/٧/٨ باعتبار مشروع الظهير الغربي لميناء الإسكندرية من أعمال المنفعة العامة وقد اخطرت الهيئة الشركة بذلك في ٢٠٢٠/٤/١٥ وقد قامت الشركة بالمتطلبة بالتعويض والمقدر بمعرفتها بنحو ٥٤ مليون جنيه بموجب خطابها للهيئة في ٢٠٢٠/٧/١٥.

يتعين الاتصال مع الجهات المختصة بهيئة ميناء الاسكندرية ومديرية المساحة لسرغة الحصول على التعويض المستحق أو المناسب وما يتربى على ذلك من أثار.

لم تتمكن اللجنة من الانعقاد بسبب الظروف التي مرت بها البلاد  
بسبب أحداث ثورة يناير ٢٠١١ رقم ٢٨٥ وقد خاطب الشركة هيئة المجتمعات العمرانية بالكتاب رقم ٢٠١١/٦/٢٧ أوضحت فيه بأنها لا تتحمل أي أعباء مالية المؤرخ ٢٠١٥/١٠/٢٢ تمثل في الفوائد على الديون المستحقة لأصول ثابتة ليست ملكها ولم يتم الرد على كتابنا منذ ذلك التاريخ وتم إعادة مخاطبة هيئة المجتمعات العمرانية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٢ لتحديد موعد لعقد اجتماع للوصول إلى إتفاق لنقل ملكية الصومعة بما يحفظ حقوق جميع الأطراف وأثناء الاجتماع قدمت شركة الصوامع ثلاثة بدلائل الموافقة على نقل ملكية الصومعة إليها:-

البديل الأول في حالة تحمل الصوامع القيمة كاملة تتحمل هيئة السلع التموينية (وزارة المالية) فرق الفنات في التعامل بين فنة التفريغ في صومعة دمياط ومثيلتها في صومعة الإسكندرية من تاريخ تشغيل الصومعة في ١٩٨٧/٢/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ عن الكميات الفعلية المفرغة حيث تم محاسبة الشركة عن تلك الفترة بفترة تشغيل دون إضافة التكاليف الرأسمالية.

مازال لم يتم الانتهاء من إجراءات نقل ملكية صومعة دمياط (الخربانية) أو تحويل هيئة السلع التموينية بأعيانها والتي تم تسليمها للشركة في ١٩٨٧/٢/١ لإدارتها وتشغيلها تنفيذاً لقرار الوزاري المشترك رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ بالرغم من صدور قرار وزير الاستثمار رقم (٥) لسنة ٢٠١١ فى ٢٠١١/١/٧ بتشكيل لجنة لدراسة أوجه الخلاف وعرض نتائج أعمالها على الأمانة الفنية للجنة فض المنازعات خلال شهر على الأكثر وهو الامر الذى لم يتم بعد حتى تاريخه رغم مرور ما يزيد عن ٩ سنوات من تاريخ القرار السابق ذكره، كما لم يتم حسم الخلاف مع هيئة المجتمعات العمرانية بشأن مطالبها للشركة بنحو ٣٢٤، لمن يهم احراقة من المراجحة

ويحصل بما سبق تضمن حساب الأرصدة الدائنة نحو ١٦٥ مليون جنيه تحت مسمى (مبالغ تحت التسوية) تمثل قيمة بواقي تركيبات الصومعة بالإضافة إلى إجراء عمليات إحلال وتجديد للعديد من المعدات والآلات الخاصة بالصومعة والتي بلغت إجمالي المصاروفات الاستثمارية نحو ٧٣ مليون جنيه منذ إنشاء الصومعة.

يُعَيِّنُ اتِّخادُ الْإِجْرَاءَتِ الْوَاجِبَةَ لِحَسْمِ الْخَلَافِ الْقَائِمِ  
حَفَاظًاً عَلَى حُقُوقِ وَأَصْوَلِ الشَّرْكَةِ وَإِجْرَاءِ التَّسوِيفَاتِ  
اللَّازِمَةِ بِشَانِهَا وَمَا يَرْتَبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ آثارٍ.

كلفة تموين إبناء الصومعـة  
البديل الثالث تتحمل الهيئة ( وزارة المالية ) قيمة الإهلاك ( التكاليف  
الرأسمالية ) وتحمل الصوامع الباقى بقرض طويل الأجل على  
أقساط سنوية بدون فوائد ولم يتم الرد على الشركة حتى تاريخه ولم  
يتم الوصول إلى اتفاق نظرا لأن هذا الموضوع يدخل فى اختصاص  
العديد من الوزارات والهيئات الحكومية وليس للشركة أى سلطة  
عليها وبالنسبة لمبلغ ١,٦٠٥ مليون جنيه يدخل فى اختصاص العديد  
من الوزارات والهيئات الحكومية وليس للشركة أى سلطة عليها  
وبالنسبة لمبلغ ١,٦٠٥ مليون جنيه حتى تاريخه ولم يتم الوصول إلى  
اتفاق نظرا لأن هذا الموضوع يدخل فى اختصاص العديد من  
الوزارات والهيئات الحكومية وليس للشركة أى سلطة عليها وبالنسبة  
لمبلغ ١,٦٠٥ مليون جنيه يدخل فى اختصاص العديد من الوزارات  
والهيئات الحكومية وليس للشركة أى سلطة عليها وبالنسبة لمبلغ  
١,٦٠٥ مليون جنيه

<p>صدر القرار الوزارى رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل لجنة لدراسة مقتراح نقل ملكية عدد (٢٥) صومعة المنشآت بتمويل من منحة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الهيئة العامة للسلع التموينية حيث بدأت اللجنة اجتماعاتها بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥ ولم تصدر القرارات النهائية لحين الانتهاء من دراسة تفاصيل وضع الأرضي المقام عليها الصوامع المملوكة من منحة دولة الإمارات العربية المتحدة وتقوم الشركة بإدارتها وتشغيل الصوماعتين في ضوء توصيات اللجنة بجلستها بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥ وسيتم إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه أعمال اللجنة.</p>	<p>- عدم تحديد قواعد للمعاملة المالية لمشروع إنشاء وتمويل وتركيب الصوامع المعدنية بدمياط سعة ٧٠ ألف طن لصالح الشركة العامة للصوامع والتخزين منذ عام ٢٠١٤ (منحة لا ترد من دولة الإمارات لجمهورية مصر العربية لتمويل المشروعات التنموية) وبناء على ذلك صدر القرار الوزارى رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة للعمل على توفيق الأوضاع بين الجهات المختلفة وقد ورد خطاب من رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٥ بالموافقة على تضمين التكالفة الاستثمارية للصومعة ضمن أصول الهيئة العامة للسلع التموينية على أن ينعكس الأثر المالي بحق انتفاع الشركة القابضة للصوماع والتخزين حيث تتولى الإدارة وتشغيل والصيانة دون تحديد معالجة الأثر المالي لها بالشركات التابعة وموقف تشغيلها والمعاملة المالية للتشغيل ويتصل بذلك بلغت إجمالي قيمة الأعمال الاستثمارية التي تحملتها الشركة لتجهيز الصوامع نحو ١٠٥٤٥ مليون جنيه ضمن حساب التكوير الاستثماري كما بلغت الكميات التي تم تفريغها من الصوامع المذكورة خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٥٩١ ألف طن ساهم في احتساب إيرادات الشركة بنحو ٣ مليون جنيه بينما بلغت التكاليف الانتاجية للصومعة المعدنية خلال الفترة نحو ١٥ مليون جنيه.</p>
<p>الامر يستلزم ضرورة سرعة التواصل مع الجهات المعنية لتحديد قواعد للمعاملة المالية وكيفية إدارة تشغيل الصوامع من الشركة المصرية القابضة للصوماع والتخزين لصالح الشركة العامة للصوماع والتخزين وما يترب على ذلك من آثار.</p>	<p>الامر يستلزم ضرورة سرعة التواصل مع الجهات المعنية لتحديد قواعد للمعاملة المالية وكيفية إدارة تشغيل الصوامع من الشركة المصرية القابضة للصوماع والتخزين لصالح الشركة العامة للصوماع والتخزين وما يترب على ذلك من آثار.</p>
<p>تم إنشاء شونة الغلال المطورة بمجمع السلام بالإسكندرية فى إطار خطة الدولة لتطوير الشون ولم تصدر حتى تاريخه أى قرارات تحدد طبيعة العلاقة المالية والقانونية لهذه الشون وسيتم إتخاذ اللازم في ضوء القرارات التي ستصدر في هذا الشأن .</p>	<p>- عدم الاستفادة من شونة الغلال المطورة المقامة على أرض مجمع السلام بالإسكندرية "ملك الشركة" وذلك طبقاً لاتفاق بين وزارة الدفاع المصرية وشركة بلومبريج جرين المنفذة لمنظومة الفرز والتعبئة والتغليف "مرحلة أولى" والذي تم استلامه وإجراء التجارب الأولية للمشروع في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ وإغلاق الشونة طوال تلك المدة دون استغلال لها حتى تاريخه نظراً لفشل تجارب التشغيل والتي أسفرت عن عدم ملائمة أجهزة الشونة للغرض المنشأة من أجلة .</p>
<p>الأمر الذي يتبع معه العمل على الاستفادة من الشونة المذكورة وإجراء التعديلات الفنية المطلوبة على الإنشاءات الخاصة بها لتللاعム مع طبيعة نشاط عمل الشركة حتى لا تمثل أموال مهدرة وما يترب على ذلك من آثار مع مراعاة إضمحلال منظومة الفرز والتعبئة والتغليف .</p>	<p>الأمر الذي يتبع معه العمل على الاستفادة من الشونة المذكورة وإجراء التعديلات الفنية المطلوبة على الإنشاءات الخاصة بها لتللاعム مع طبيعة نشاط عمل الشركة حتى لا تمثل أموال مهدرة وما يترب على ذلك من آثار مع مراعاة إضمحلال منظومة الفرز والتعبئة والتغليف .</p>
<p>تم احالة الموضوع إلى القطاع القانوني للتحقيق وتم الحصول على موافقة إدارة الحماية المدنية عن أعمال تطوير شبكة الحرائق الخاصة بمخازن المنطقة الجمركية بمجمع السلام قائمة والتي يبلغ ما يمكن حصره من قيمتها نحو ٨٤١ ألف جنيه حيث ان الخاصة بتحويل المخازن إلى منطقة ايداع جمركي ويتم الاستفاده</p>	<p>- مازالت الملاحظات الفنية التي ثابتت اعمال تنفيذ وتطوير شبكة الحرائق الخاصة بمخازن المنطقة الجمركية بمجمع السلام قائمة والتي يبلغ ما يمكن حصره من قيمتها نحو ٨٤١ ألف جنيه حيث ان</p>

٦

<p>من المخازن بتأجيرها للغير .</p>	<p>تلك الأعمال تم إسنادها بالأمر المباشر للشركة الوطنية للإنشاءات والتي نتج عن تنفيذها العديد من المخالفات طبقاً لما ورد بمحضر اللجنة المشكلة بالأمر الاداري رقم (٥٥) بتاريخ ٢٠١٧/٢/٥ لاستلام وتطوير شبكة الحريق حيث قامت اللجنة في ٢٠١٧/٧/٢٧ بحصر الاعمال المنفذة ولم تقم بالاستلام الابتدائي لها حتى تاريخه لعدم نهو الملاحظات علي الرغم من الحصول على موافقة إدارة الحماية المدنية بمحافظة الإسكندرية المؤرخة في ٢٠١٧/١/٧ وقيام الشركة بتجديد التراخيص مزاولة النشاط الخاصة بالمجمع.</p> <p>نكر التوصية ببحث ما سبق مع ضرورة العمل على دراسة الملاحظات الفنية عن تلك الاعمال المنفذة لتطوير شبكة الحريق واتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه الرجوع على المنورد في تلك المخالفات خاصة في ظل عدم الاستلام الابتدائي لتلك الاعمال للحفاظ على حقوق مستحقات الشركة.</p>
<p>بالنسبة للمباني والإنشاءات داخل مينائي بورسعيد ودمياط جميعها فى حيازة الشركة وتقوم بممارسة أنشطتها فى هذه الأماكن وتحصيل الأيرادات الناتجة عن هذا الأنشطة بصورة هادئة ومستقرة ولا يوجد اي منازعة على ملكية هذه المباني والإنشاءات وسيتم بحث دراسة ما ورد بالملحوظة واتخاذ اللازم طبقاً لما تسفر عنه الدراسة .</p>	<p>-تضمنت الأصول الثابتة - مباني وإنشاءات (قطاع بورسعيد ودمياط) العديد من مباني المخازن والجرارات والمنشآت داخل مينائي بورسعيد ودمياط والتي ألت ملكيتها إلى الهيئة العامة لموانئ بورسعيد والهيئة العامة لميناء دمياط طبقاً للقرار الوزاري رقم (٨٠٠) لسنة ٢٠١٦ الصادر من السيد / وزير النقل والمواصلات والنقل البحري المنصور بالوقائع المصرية العدد رقم (٢٨٢) تابع (ب) في ١٥/١٢/٢٠١٦ مادة رقم (٤١) وتجدر الاشارة إلى أن تلك المنشآت بمنطقة بورسعيد مهلكة دفترياً بالكامل إما مباني صومعة دمياط منها ما هو مهلك دفترياً والأخر متبقى له قيمة دفترية .</p> <p>نوصي بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تطبيق القرار الوزاري المشار إليه مع اجراء التصويبات الازمة ومعالجة باقي قيمة تلك الأصول كاض محل حتى تظهر أصول القطاع - مباني وإنشاءات بصورةها الصحيحة .</p>
<p>سيتم دراسة ما ورد بالملحوظة واتخاذ ما يلزم في ضوء ما تسفر عنه</p>	<p>-مازالت الأصول الثابتة للشركة تتضمن بعض الطاقات العاطلة وغير مستغلة ببعضها صالح للعمل وبعضها صدرت له قرارات تكهين ولم يتم البيع حتى تاريخه ومازالت مسجلة بلفتر الشركة بلغ ما امكن حصره منها في ٣٠/٩/٢٠٢١ مبلغ نحو ٣٦٥ مليون جنية (خلاف ما هو بدون قيمة) وتمثل في آلات ومعدات بنحو ٣٤٦ مليون جنيه ، وسائل نقل وانتقال بنحو ٣٨٦ ألف جنيه ، مباني بنحو ٦٣٣ ألف جنيه لعدد ٢٦ شقة بالإسكان الاداري للشركة بمدينة دمياط الجديدة .</p> <p>يتبع العمل على دراسة سبل التصرف الاقتصادي الأمثل للأصول المكثفة وإصلاح المعطلة منها بما يعود بالنفع على الشركة مع مراعاة الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة واحتياطاتها فقرة (٦٧) والتي تنص " على المنشأة أن تستبعد القيمة الدفترية للأصل الثابت من</p>
	<span style="float: right;">٧</span>

	<p>دفاترها ، ولا توقع المنشآة أية منافع اقتصادية مستقبلية سواء من استخدامه أو التخلص منه " مع حصرها وإدراجها بالقوانين المالية تحت مسمى " الأصول المحفظ بها لغرض البيع " وما يترتب على ذلك من آثار.</p> <p>- عدم الاستغلال الأمثل لبعض الأراضي والمخازن بالشركة ويتمثل ذلك فيما يلى:-</p> <p>*بلغت إجمالي المساحات التخزينية المتاحة للتأجير بقطاع القاهرة حوالي ٨٠,٧ ألف م<sup>٢</sup> منها مساحة نحو ١٠,٣ ألف م<sup>2</sup> غير مستغلة بنسبة ١٢,٨% تتمثل في ٧,٧ ألف م<sup>2</sup> مساحة شونة الشفاطات بإمبابة ، ٢,٦ ألف م<sup>2</sup> بالشونة الترابية بالهرم (المريوطية).</p> <p>*محطة تعبئة الأجولة بصومنة شبرا منذ سنوات فضلاً عن مساحة الأرض الموجودة أمام هذه المحطة والتي تقدر مساحتها ٤٢٠٠ م<sup>2</sup> بارضية خرسانية ويتصل بذلك وجود شفاط متغل على عجل معطل منذ سنوات ومخزن بالعراء ببناء الصومنة .</p> <p>*مساحة ١٦ ألف م<sup>2</sup> داخل ميناء دمياط خلف الصوامع أرض فضاء وكذا مخزن دراكون ببور سعيد والبالغ مساحته نحو ١١٠ م<sup>2</sup> منذ عدة سنوات.</p> <p>*الطابق الثاني بميناء بور سعيد والذي تبلغ عدد الغرف غير المستغلة نحو ٢٠ غرفة على الرغم من وجود مصعد بضائع كبير نوصي بضرورة العمل على الاستغلال الأمثل لكافة الأراضي والمخازن المتاحة حتى يتثنى تعظيم إيرادات الشركة ومنعاً لوجود طاقات غير مستغلة.</p> <p>- بلغ رصيد حساب التكوير الاستثماري في ٢٠٢١ / ٩ / ٣٠ نحو ١٩,٠٢١ مليون جنيه تبين بشأنه ما يلى:-</p> <p>- نحو ٦,٣٧٥ مليون جنيه قيمة الاعمال الاستثمارية التي تحملتها الشركة لتجهيز الصومنة المعدنية بمجمع السلام بالعامرة بنحو ٤,٤٩٨ مليون جنيه والصومنة المعدنية بميناء دمياط بنحو ٨٨٢ ألف جنيه بالإضافة إلى نحو ٩٩٥ ألف جنيه قيمة عدد ٣ ميزان سكول لتشغيل الصومنتين منحة لا ترد من دولة الإمارات لجمهورية مصر العربية لتمويل المشروعات التنموية بها لحين وضع الضوابط والقواعد المالية من جانب الدولة وفي ظل صدور القرار الوزاري رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل لجنة لدراسة مقترن نقل الملكية لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية.</p> <p>يتعين ضرورة إضافة تلك المبالغ ضمن الأصول الثابتة ومراعاة الآثار المترتبة على ذلك في حساب الإهلاك وفقاً لما تقضى به معايير المحاسبة المصرية.</p> <p>- نحو ١٠,٤٥٠ مليون جنيه قيمة الاعمال الاستثمارية الخاصة بعمليات إنشاء نظام أطفاء حرائق تلقائي لعدد (١٠) مخازن ببور سعيد و منها نحو ٩,٩٣٠ مليون جنيه (رصيد مرحل أول</p>
	تم إجراء التسويات اللازمة في شهر أكتوبر ٢٠٢١ .
	نظراً لأن الشركة تقوم باستغلال تلك المخازن فإن المقاول يقوم بتنفيذ الأعمال خلال الفترات التي يتم إخلاء المخازن فيها وتم وتم استيفاء جميع اشتراطات الحماية المدنية واستلام الأعمال من

<p>المدة في ٢٠٢١/٦/٣٠ ) تمثل قيمة الاعمال الاستثمارية الخاصة المقاييس في شهر اكتوبر ٢٠٢١ واجراء التسويات اللازمة .</p>	<p>بعملية إنشاء نظام أطفاء حريق تلقائي لعدد (١٠) مخازن ببور سعيد وعدد ٧ عدادات كهربائية لـنفس المخازن عن عملية إنشاء نظام الإطفاء التلقائي لـ(١٠) مخازن ببور سعيد بالإضافة لقيمة المستخلص الجاري رقم (٨) في ٢٠٢٠/٣/٥ حيث كان تاريخ دخول العقد حيث التنفيذ في ٢٠١٨/٢/٢٢ بمدة تنفيذ ١٢ شهرا الا ان لجنه الاستلام لم تتمكن من اجراء تجارب التشغيل و ذلك بسبب عدم الانتهاء من التوصيلات الكهربائية و عدم الحصول على الموافقة من هيئة الميناء لتغذية الخزانات و لم يتم الانتهاء من جميع ما سبق حتى تاريخه .</p> <p>يتعين الوقوف على مدى تنفيذ تلك الاعمال حتى يتم الانتهاء منها للتلافي عدم تجديد التراخيص الممنوحة للشركة لمزاولة النشاط داخل ميناء بور سعيد مع تحويل المتسبي بغرامة التأخير عن عدم تنفيذ بنود العقد المبرم.</p>
<p>تم التعاقد مع مكتب استشاري لإعداد الدراسات الفنية و عمل الجسات للتربة وإعداد كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بطرح المناقصة الخاصة بالمشروع وذلك طبقاً للاتفاقية القرض .</p> <p>وتم التعاقد مع شركة رواد الهندسة الحديثة لتنفيذ المشروع وشركة نيلو توريد عدد (٢) شفاط قدرة ٦٠٠ /طن ساعة لشفاط الواحد وجميع مستندات المشروع ودراسات الجدوى بالشركة ولم يتم السحب من مبلغ القرض حتى تاريخه .</p>	<p>نحو ٥٣٤,٣٣٧ ألف جنيه تمثل قيمة مصروفات أتعاب المكتب الاستشاري لإنشاء مرفاق تخزين الحبوب سعة ١٠٠ ألف طن بميناء غرب بور سعيد حيث تم التوقيع بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٤ بين وزارة الاستثمار والتعاون الدولي وصندوق الأوبك للتنمية الدولية على إتفاقية القرض الممنوح بمبلغ ١٤ مليون دولار أمريكي لتمويل المشروع .</p> <p>يتعين موافقتنا بالمستندات اللازمة لاتفاق القرض المذكور وكذا دراسات الجدوى عن مشروع إنشاء مرفاق تخزين الحبوب سعة ١٠٠ ألف طن بميناء غرب بور سعيد .</p>
<p>جارى متابعة تنفيذ الأعمال .</p>	<p>- نحو ٥٢٢٠٠ جنيه يمثل قيمة إعادة تأهيل معدات الشحن ( إمبابة - دمياط - اسكندرية - سفاجا ) ومنها نحو ٢٧ ألف جنيه (رصيد مرحل أول المدة في ٢٠٢١/٦/٣٠ ) تمثل قيمة تطوير وتأهيل معدات الشحن برصيف ٨٥ بالاسكندرية وبقى المبلغ نحو ٢٥,٢٠٠ ألف جنيه تمثل قيمة إعلانات خاصة بالمشروع .</p> <p>يتعين ضرورة سرعة إنهاء تلك الأعمال.</p>
<p>ترتدينا الشهادة المؤيدة للأستثمار من البنك الاستثمار القومى خلال شهر يناير من كل عام وسيتم موافقاتكم بها فور إسلامها بالشركة ونظراً لأن شركة وادى الملوك غير مدرجة بالبورصة سيتم مخاطبة شركة وادى الملوك بموافقتنا بشهادة بحصة الشركة فى رأس مال الشركة .</p>	<p>- لم نواف بالشهادات المؤيدة للإستثمارات طويلة الأجل في ٢٠٢١/٩/٣٠ البالغ قيمتها نحو ٢٠,٩٤٩ مليون جنيه وبيانها على النحو التالي:-</p> <p>*نحو ٦ مليون جنيه "تحت مسمى استثمارات في سندات أوراق مالية " منذ عدة سنوات تمثل قيمة ٥ % من الفائض عن الأعوام السابقة على صدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .</p> <p>*نحو ١٤,٩٤٨ مليون جنيه "تحت مسمى استثمارات في أسهم شركات تابعة شقيقة " وبيانها كما يلى:-</p> <p>*نحو ١٤,٨٠٩ مليون جنيه عن قيمة عدد ١,٤٨٠ مليون سهم بفترة ١٠ جنيه للسهم وبنسبة ٢١,١٥ % في شركة وادى الملوك</p>

	<p>للطحن والصناعات الملحقة .</p> <p>*نحو ١٣٩,٧٣١ ألف جنيه عن قيمة ١١١٧٨٥ سهم بفئة ١,٢٥ جنيه للسهم وبنسبة ٠,٠٨ % في الشركة المتحدة للإسكان و التعمير .</p> <p>يتعين موافاتنا بالشهادة المؤيدة لتلك الاستثمارات في تاريخ القوانين المالية .</p>
	<p>بلغت قيمة المخزون في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٦٧,٨٣٩ مليون جنيه (قبل خصم المخصص البالغ ٤٢٥ ألف جنيه) وقد تم إثبات أرصادته دفتريا دون جرد وقد تبين بشأنه ما يلى:-</p> <p>*ما زال المخزون يتضمن بعض الأصناف الرااكدة منذ عدة سنوات بلغت تكلفتها الدفترية نحو ٣,٦ مليون جنيه "وفقاً لحصر الشركة" وبنسبة نحو ٦,٥ % من التكلفة الدفترية لمخزون قطع الغيار البالغة نحو ٥٥,٢٦١ مليون جنيه مكون بشأنها مخصص يبلغ ٤٢٥ ألف جنيه وقد تم بيع الأصول الخاصة ببعض هذه الأصناف من الآلات ومعدات وسيارات بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية رقم (٢٨) المخزون فقرة رقم (٢) التي تنص . (قد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا ما تعرض للتلف أو التقادم الكلى أو الجزئى أو إذا انخفض سعر بيعه ..... يتم تخفيض قيمة المخزون إلى أقل من تكلفته ليصل إلى صافي قيمته البيعية ) .</p> <p>يتعين حصر المخزون الرااكد واتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو الإستفادة الاقتصادية منه والإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية وإجراء التسويات الواجبة بالحسابات المختلفة وما يترتب على ذلك من آثار .</p>
	<p>ما زالت الشركة لم تحدد المسئولية عن الأصناف التي تم سرقتها من مخزن الرااكد (المستعمل) بالدخيلة ومجمع السلام بالرغم من تشكيل لجنة بالأمر الادارى المحلي رقم (١١) الصادر بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٩ لحصر الأصناف التي تم سرقتها وكذا ما أوصت بها اللجنة من ضرورة نقل الأصناف من المخزن لعدم توافر الاحتياطيات الامنية وان المخزن غير صالح للتخزين به " حيث قام القطاع القانوني بإعمال شأنه في الواقعه وانتهت مذكرة التحقيق رقم ٦١ بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٩ كما جاء برد الشركة انه تم احالة الواقعه الى النيابة العامة - نوابات الدخلية والعامرية الجنائية بموجب أربعة محاضر لإعمال شئونها.</p> <p>نوصى بموافاتنا بما اسفرت عنه التحقيقات وإبلاغ الجهاز طبقاً للقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته وما يترتب على ذلك من آثار .</p>
	<p>ما زال مخزون قطع الغيار يتضمن العديد من الأصناف بدون قيمة وكذا بواقي التركيبات لكلا من صومعتي شبرا ، إمبابة في ٢٠٢١/٩/٣٠ ويحصل بذلك عدم تحديد الحالة الفنية لمخزون قطع الغيار (جديدة - مستعملة) وجود بواقي تركيبات الصومعتين بدون قيمة داخل مخزن قطع غيار الكهرباء .</p>

	<p>يتعين تصويب الوضع لما لذلك من أثر على إظهار رصيد المخزون على حقيقته في ٢٠٢١/٩/٣٠ ، مع تحديد الحالة الفنية لمخزون قطع الغيار.</p>
	<p>تم إرسال المصادقات للعملاء وأصحاب الأرصدة المدينة والدائنة ولم تلتقي أي رد حتى تاريخه وسنوات فور وصولها إلينا وبالنسبة للأرصدة المدينة المتوقفة فمعظمها محل دعاوى قضائية ما زالت متداولة أمام القضاء ويتم متابعتها من قبل القطاع القانوني بالشركة وسيتم اتخاذ اللازم في ضوء الأحكام القضائية التي ستتصدر تم إرسال المصادقات للعملاء وأصحاب الأرصدة المدينة والدائنة ولم تلتقي أي رد حتى تاريخه وسنوات فور وصولها إلينا وبالنسبة للأرصدة المدينة المتوقفة فمعظمها محل دعاوى قضائية ما زالت متداولة أمام القضاء ويتم متابعتها من قبل القطاع القانوني بالشركة وسيتم اتخاذ اللازم في ضوء الأحكام القضائية التي ستتصدر</p>
	<p>ظهر رصيد حساب العملاء في ٢٠٢١/٩/٣٠ مديناً بنحو ٩٩٢,٧١٥ مليون جنيه قبل خصم مجمع الإضمحلال البالغ ١٠,٧٦٨ مليون جنيه دانناً بنحو ١٥٤٣ مليون جنيه دون إجراء المصادقات أو المطابقات اللازمة عليه وقد تبين بشأن بعضها ما يلى :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>مازال حساب العملاء يتضمن العديد من الأرصدة المتوقفة منذ سنوات بلغ ماً. يمكن حصره منها نحو ١٤,٧١٤ مليون جنيه مكون مقابلها مخصص إضمحلال بنحو ١٠,٧٦٨ مليون جنيه رغم صدور أحكام قضائية نهائية بشأن بعضها لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها بعد.</li> </ul> <p>نكرر توصياتنا بمتابعة الإجراءات القانونية الواجبة لتحصيل مستحقات الشركة حفاظاً على حقوقها وتحديد المسئولية والاتصال بالجهات المعنية لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة واجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة.</p>
	<p>جارى التسويق مع السادة المسؤولين بهيئة السلع التموينية لاستكمال المطابقات مع الإحاطة بأنه تم اجراء المطابقة عن نشاط النقل والتفع المحلي وجارى استكمال إجراء المطابقات الكمية للقمح المستورد وسيتم موافاتكم بها . وجارى متابعة تحصيل مستحقات الشركة طرف هيئة السلع التموينية .</p> <p>عدم إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن أرصتها الظاهرة بحساب العملاء والموردين فى ٢٠٢١/٩/٣٠ - وباللغة نحو ١٥٢٧ مليون جنيه دانناً ، نحو ١٥٠٨ مليون جنيه دانناً بعد تأثيره بقيمة العجز الخاص بالاقماح المحلية موسم ٢٠١٦ وتجدر الاشارة إلى أن آخر مطابقات تم إجراؤها مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن معاملات القمح المستورد عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٥/٦/٣٠ هذا ولم يتم تسوية الفروق الناتجة عن المطابقات السابقة حتى تاريخ الفحص وبالتالي فإن تلك الأرصدة الظاهرة تعبر عن وجهة نظر الشركة فقط وقد تبين من الفحص بشأنها ما يلى :-</p>
	<p>ويتصل بما سبق مطالبة الشركة للهيئة العامة للسلع التموينية بسداد مبلغ نحو ٧٢,١١٧ مليون جنيه فروق فناد الشفط والتفرغ عن الفترة من ٢٠١٥/٢/١ وحتى ٢٠١٧/٦/٣٠ حيث أن الهيئة المذكورة كانت تحاسب الشركة على الفناد قبل تعديلاها بموجب اعتماد السيد / وزير التموين والتجارة الداخلية على توصية اللجنة المشكلة بناء على القرار الوزاري رقم (٤٦) لعام ٢٠١٥</p> <p>يتعين اجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية للتأكد من صحة الارصدة الظاهرة في ٢٠٢١/٩/٣٠ . واجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه المطابقة وما يترتب على ذلك من آثار مع ضرورة العمل على تحصيل كافة مستحقات الشركة حفاظاً على أموالها وحقوقها.</p>

<p>سيتم الدراسة واتخاذ مايلزم طبقاً لما تسفر عنه الدراسة .</p>	<p>وجود العديد من حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية الدائنة في ٢٠٢١/٩/٣٠ منذ عدة سنوات دون حركة عليها وعلى الرغم من إنتهاء العمل بتلك المنظومات السابقة وتتمثل في نخلة خشنة نحو ٩٣,١٢٢ مليون جنيه (دائن) ، ومبينات ذرة نحو ٢,٢٥٣ مليون جنيه (دائن) ، نحو ٥٢,٣٢٨ مليون جنيه رصيد مدين يخص تسوية أقصام محلية موسم ٢٠١٥ على الرغم من إغلاق حسابات المطاحن الخاصة بها .</p> <p>نوصي بضرورة إتخاذ اللازم نحو المطابقة على تلك الحسابات ونقلها إلى الحساب الجاري الحالي للهيئة العامة للسلع التموينية وسداد المستحقات أو تحصيل أموال الشركة .</p>
<p>سيتم دراسة ما ورد بالملحوظة وإتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة .</p>	<p>- تضمين حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية ضمن حساب العلاء في ٢٠٢١/٩/٣٠ عن منظومة الأقحاح الحرة رصيد مدين بمبلغ ١٣,٢٩٠ مليون جنيه والذي ظهر نتيجة خصم المبالغ المعلنة لمطاحن القطاع الخاص منذ سنوات من حساب هيئة السلع التموينية بعد المطابقة التي تمت بين الشركة وممثلى تلك المطاحن الأمر الذي يعني عدم وجود مديونية مستحقة للهيئة تحت هذا المسمى .</p> <p>يتعين بحث المبلغ المذكور وعمل مطابقة مع الهيئة بشأنه والأفادة حفاظاً على أموال الشركة .</p>
<p>ورد إلى الشركة من وزارة التموين والتجارة الداخلية كتاب للسيد اللواء اركان حرب مستشار رئيس الجمهورية يطلب فيه إخلاء مبني السبتيه لدخوله في نطاق تطوير ميدان رمسيس ومخططة مصر وتم إخلاء المكان مع بقاء بعض الموظفين لتأمين المبنى والمحافظة عليه من الاعتداء الجائلين ويتم الأن التنسيق مع وزارة التموين لإخلاء المكان نهائياً بما يحفظ حق الشركة في الحصول على التعويض المناسب عن هذا المكان ويتم متابعة الدعوى القانونية المقامة ضد مصلحة الجمارك بمعرفة القطاع القانوني بالشركة .</p>	<p>مازال عدم التزام مصلحة الجمارك باخلاء مخازن ال碧وع الجمركية رغم تحرير عقد أتفاق باستغلال مساحات تخزينية بديلة بعمره في ٢٠٠٥/١٢/١٧ ولم يتضمن عقد الاتفاق المذكور النص على مقابل لاستغلال مخزن ال碧وع بالسبتيه في حالة عدم الإخلاء وذلك منذ ٢٠٠٦/٤/١ وحتى تاريخه وقد بلغ قيمة المستحق على مصلحة الجمارك في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٨٦,٦٤٥ ألف جنيه، وقد اقامت الشركة الدعوى رقم ٦٩٤٨ لسنة ٢٠١٤ مدني شمال بجامعة القاهرة حكم لصالح الشركة بالغاء حكم اول درجة والقضاء مجدداً باختصاص محكمة شمال القاهرة ولائيًا وما زالت متداولة .</p> <p>يتعين اتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية الواجبة في هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات وحقوق الشركة وما يترتب على ذلك من آثار .</p>
<p>هؤلاء العملاء ما زالت عقودهم مستمرة مع الشركة ومنتظمين في السداد وبالنسبة لشركة العزيزية فيتم تحصيل مستحقات الشركة طبقاً للجدولة المتفق عليها بإنتظام وجاري تحصيل المديونية المستحقة من شركة فارم وشركة اس تى اتش فارم للأدوية</p>	<p>- تضمن حساب العلاء نحو ٢,٠٢٨ مليون جنيه يمثل أرصدة مدينة على بعض العملاء بقطاع القاهرة قيمة المتبقى من ايجار مستحق عليهم وذلك بعد جدولة مديونية شركة العزيزية وسداد المستحق عن الفترة المالية الحالية دون سداد المديونية المرحلة من الاعوام السابقة لباقي العملاء .</p> <p>يتعين العمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة مع إتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية الازمة وما يترتب على ذلك من آثار .</p>
<p>ما زالت هذه الموضوعات محل دعاوى قضائية متداولة بالنقض ويتم متابعتها بمعرفة القطاع القانوني وسيتم إجراء التسويات</p>	<p>ـ ملاحظاتنا قائمة بشأن تضمين الحسابات المدينة الأخرى نحو ١,٣٠٨ مليون جنيه أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بعضها</p>

تمام

<p>اللازمة في ضوء الأحكام التي ستصدر .</p>	<p>مرفوع بشأنها قضايا متدولة والبعض الآخر صدر بشأنها أحكام قضائية ولم يتم تنفيذها. يتعين اتخاذ الاجراءات الواجبة لتنفيذ الأحكام القضائية لصالح الشركة ومتابعة القضايا المرفوعة وما يترتب على ذلك من آثار.</p>
<p>تحصل الشركة على الفائدة المستحقة عن هذه الودائع مع الوضع في الاعتبار أن هذا الأمر يساعد الشركة في إصدار خطابات الضمان المطلوبة في أسرع وقت ممكن بدون اتخاذ إجراءات جديدة وسيتم مراعاة فروق أسعار العملة الأجنبية عند إعداد المركز المالي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م .</p>	<p>بلغ رصيد حساب النقدية والأرصدة لدى البنك في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٣٧٣,٨٧٨ مليون جنيه حيث بلغت قيمة الودائع المجمدة المرهونة لاصدار خطابات ضمان للغير بحسابات البنك (مصر/الأهلي القطري/عودة العباسية/المصرى الخليجي/العربي الأفريقي) نحو ٥٤,٥٠١ مليون جنيه تمثل غطاء خطابات الضمان الصادرة للغير وهذا لم تفصح الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن وجود ودائع بالعملات الأجنبية طرف بنك عودة – فرع العباسية وقيمتها نحو ٣,١٦٣ مليون جنيه وكذا وجود حسابات جارية بالعملة الأجنبية قيمتها نحو ٩١٤,٣٩٧ ألف جنيه ، وجدير بالذكر أنه تم تقييم سعر صرف الدولار على أساس ١٥٦١٧٨ جنيه للدولار ( وهو نفس سعر صرف الدولار في ٢٠٢١/٦/٣٠ ) في حين أن سعر صرف الدولار في ٢٠٢١/٩/٣٠ هو ١٥٦٤٨٥ جنيه للدولار بفرق بالزيادة قدره ٣٠٧ قرش للدولار دون معالجة فروق أسعار صرف العملة والتي بلغت نحو ١٤١,٤٤١ ألف جنيه . يتعين بحث الودائع المجمدة وفك الودائع الغير صادر خطابات مقابلها مع معالجة فروق أسعار صرف العملات .</p>
<p>سيتم مراعاة ذلك مستقبلا .</p>	<p>- بلغ رصيد النقدية بالصندوق في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٧١٢ ألف جنيه تم إثباتها دفتريا دون إجراء جرد فعلي له في تاريخ المركز المالي . نوصي بضرورة إجراء الجرد الفعلى لأرصدة النقدية بالصندوق عند إعداد المراكز المالية الدورية للشركة .</p>
<p>يتم تكوين المخصصات في ضوء الإمكانيات المتاحة ويتتم تدعيمها كلما أمكن ذلك .</p>	<p>- بلغت قيمة المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٥٥,٥ مليون جنيه على الترتيب هذا ولم نواف بالدراسة التي تم على أساسها تكوين تلك المخصصات وتدعيمها وكذا الالتزامات المحتملة . ونري عدم كفايتها في ضوء الغرض المكونه من أجله وذلك وفقا لما يلي:- - بلغ مخصص الضرائب المتازع عليها مبلغ ٨ مليون جنيه في حين أن وردت مطالبات من مصلحة الضرائب العقارية بالاسكندرية بمبلغ ٤,٠٦٨ مليون جنيه لبعض مواقع الشركة تم الطعن عليها ولم يتم البت فيها كما أن آخر فحص ضريبي للشركة عن ضريبة الدخل وسداد الفروق الخاصة بها عن العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ وضريبة القيمة المضافة حتى ٢٠١٣/٦/٣٠ ، وضريبة المرتبات والمدفعة حتى عام ٢٠٠٤ .</p>

٢٠٢٢

	<p>بلغ مخصص المطالبات والمنازعات مبلغ ١٧,٥ مليون جنيه منها مبلغ ١٥ مليون جنيه لمواجهة الدعوين رقم ٤١١ لسنة ٢٠٠٩ المندمجتان في دعوى واحدة مقامة من شركة فينوس إنترناشونال للمطالبة بتعويض بنحو ٤٤ مليون جنيه كتعويض لعدم وفاء الشركة بالتزاماتها التعاقدية عن توريد قمح خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وبجلسة ٢٠١٦/٢٤ صدر الحكم في الاستئناف بإلغاء الحكم الخاص بالتعويض الإنقاذي على أن تقوم شركة الصوامع برد خطاب الضمان طرفها بالإضافة إلى فوائد بنسبة ٤% وقد تم الطعن على الحكم من الشركة العامة للصوامع وشركة فينوس أمام محكمة النقض والقضاء الإداري بالدعوى رقم ٧٧/٨ أستئناف اقتصادية صدر تأييد الحكم السابق بجلسة ٤/٢٠١٨ كما أقامت الهيئة العامة للسلع التموينية طعن بالنقض برقم ٨٠٦٦٤ لسنة ٦٤ ق إدارية علي ولم تحدد لها جلسة بعد.</p>
	<p>نحو ٢٠,٥ مليون جنيه وذلك لمواجهة الدعوى رقم ٢٩١٣ لسنة ٢٣ ق مجلس الدولة دعوى رقم ٣٠٥٤ لسنة ٢٠١١ مدنى المقامة من الشركة ضد مصلحة الضرائب على المبيعات لبراءة ذمتها من فروق الفحص خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبالغ إجمالي تلك الفروق نحو ٢ مليون جنيه.</p>
	<p>بلغ مخصص المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية مبلغ ١٣٠ مليون جنيه بعد تدعيمه بنحو ٠١ مليون جنيه خلال العام لا يفي لمواجهة الغرض المكون من أجله وهو فروق المطابقات مع الهيئة والتي تبلغ قيمتها أكثر من ٨٠٠ مليون جنيه منها ٧٢٠ مليون جنيه عن تسويق القمح المحلي موسم ٢٠١٦ نوصي بضرورة تدعيم المخصصات لمواجهة الأغراض المكونة لها بما يتاسب معها واتخاذ اللازم بهذا الشأن والافادة.</p>
جميع موضوعات مخالفات تسويق القمح المحلي موسم ٢٠١٦ محل دعاوى قضائية ومازالت مستمرة وصدر قرار الجمعية العامة بجلستها فى ١٠/١٢/٢٠١٦ بعد إخلاء مسئولية مجلس الإدارة لحين الانتهاء من التحقيقات وسوف توافقكم بنتيجة التحقيقات بعد الانتهاء منها ويتم متابعة هذه الموضوعات بمعرفة القطاع القانونى بالشركة .	<p>ظهر رصيد حساب الموردين فى ٣٠/٩/٢٠٢١ بـ ٦٤٢,٦٩٤ مليون جنيه ومديناً بنحو ٦٨٠,٦٤ مليون جنيه بعد وقد تبين بشأن بعضها ما يلى : -</p> <p>*بلغ صافي ما أمكن حصره من كميات العجز بالقمح المحلي موسم ٢٠١٦ كمية ٤١٥٣٤,٤٥٨ طن قيمتها نحو ١٥١١,٨٥٠ مليون جنيه بنسبة ٢٩,٧ % من إجمالي الأقماح التي تم تسويقها بكمية ١٣٨٤١١٦,٠٩ طن (بعد تسوية كمية ٧٣٥٤٥,١٨ طن) وقد تم تحصيل نحو ٦٦٠,٣٧٩ مليون جنيه من قيمة تلك العجوزات حتى شهر سبتمبر ٢٠٢١ (عن العجز والكمية التي تم تسويتها ) من صافي قيمة العجز البالغ نحو ١٧٥٩ مليون جنيه مضافة إليها الغرامات .</p> <p>وقد تبين بشأنه ما يلى : -</p>

	<p>*بلغ صافي قيمة العجز بعد استبعاد مستحقات الموردين والمبالغ المسددة منهم مضاف إليها أجور نقل ومخالفات خلط أقماح ودرجات نظافة ونواتج غربلة وضرائب حتى أغسطس ٢٠٢٠ نحو ٦٢٨,٥٨٦ مليون جنيه وذلك طبقاً للموقف المالي المقدم إلينا من الشركة في ٢٠٢٠/٨/٢٤.</p> <p>*تطلب الهيئة العامة للسلع التموينية بالمديونية على الشركة لعدم توريد كميات الأقماح بنحو ٧٢٠ مليون جنيه ( وذلك بعد سداد الشركة للهيئة نحو ٥٩٩ مليون جنيه طبقاً لمحضر المطابقة بين الهيئة العامة للسلع التموينية والشركة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣٠ ) لتحديد الموقف المالي لمحصول القمح المحلي موسم ٢٠١٦ .</p> <p>يتعين تحديد المسئولية بشأن عدم سلامة التصرفات التي شابت تعاقديات تسويق القمح المحلي موسم ٢٠١٦ ومتابعة الإجراءات القانونية وموافقتنا بما تسفر عنه تحقيقات نيابة الأموال العامة وما يترتب على ذلك من آثار .</p>
قامت الشركة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ حقها فى الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين ويتم المتابعة بمعرفة ادارة التأمين والقطاع القانونى بالشركة .	<p><b>الموقف القانونى لعجوزات القمح المحلى:</b></p> <p>-تم موافقتنا من القطاع القانونى بالشركة بالموقف من التحقيقات الجارية بنيابة الأموال العامة وجهاز الكسب غير المشروع والقضايا محل النزاع وقد تبين بشأنها ما يلى :</p> <p>* عدد سبعة قضايا قيمتها نحو ٢٤,٥٨٨ مليون جنيه صدر بشأنها احكام تراوحت بين عشرة الى خمسة وعشرون عام ورد قيمة العجز .</p> <p>* عدد ثلاث قضايا تبلغ قيمة المطالبات الخاصة بهم نحو ١٦١,٦ مليون جنيه قيمة قضايا ما زالت متدولة .</p> <p>* عدد ثلاث بلاغات تبلغ قيمة المطالبات الخاصة بهم نحو ١٢٠,٦٦٠ مليون جنيه ما زالت قيد تحقيقات النيابة .</p> <p>* عدد أربعة بلاغات قيمتها نحو ١٦,٤٥٢ مليون جنيه ما زالت منظورة أمام جهاز الكسب غير المشروع .</p> <p>يتعين اخطار شركة التأمين عن القضايا التي صدر بشأنها احكام نهائية حتى يمكن الحصول على التعويض المستحق مع موافاة الدعاوى والتحقيقات التي لازالت متدولة لحين الحكم النهائي فيها</p>
سيتم دراسة ما ورد باللاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .	<p>وجود فروق بالأرصدة الخاصة لموردي الأقماح المحلية موسم ٢٠١٦ بقوانص المركز المالى فى ٢٠٢١/٩/٣٠ وبين بيانات الموقف المالى لهؤلاء الموردين بعد إثبات قيمة العجز المستحق عليهم حيث ظهر الرصيد المدين عن قيمة العجز بنحو ٤٦٨,٩٥٩ مليون جنيه بمرفقات حساب الموردين فى حين ظهر رصيد حساب الموردين طبقاً للموقف المالى فى ٢٠٢٠/٨/٢٤ بنحو ٦٢٨,٥٨٦ مليون جنيه كما ظهر الرصيد الدائن بنحو ١٠,٥٢٠ مليون جنيه فى حين ظهر الرصيد ببيانات الموقف المالى بنحو ٨,٤٣٢ مليون جنيه ( دائن ) .</p> <p>يتعين دراسة تلك الفروق وموافقتنا بما تسفر عنه الدراسة حتى</p>

	<p>يمكن الحكم على صحة تلك الارصدة وما تظاهره القوانين المالية من نتائج اعمال عن تلك الفترة.</p>
سيتم دراسة ما ورد بالملحوظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة مع الإحاطة بأنه تم وقف صرف مستحقات المطابخ التي عليها عجوزات فى موسم القمح المحلى عام ٢٠١٦ وذلك لحين النتهاء من قضايا العجز .	<p>تضمن الحساب (موردي الأقماح) نحو ٣٠,٥٥٥ مليون جنيه رصيد دائن يخص مستحقات الموردين عن الأقماح المحلية وباقى عمولة التسويق لمواسم ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٣ نحو ١٢,٨ مليون جنيه رصيد باسم موردي أقماح (صومعة ارم السلامونى - صومعة العبور - الشماشجرى ... ) رغم تعامل هؤلاء الموردين مع الشركة فى تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦ وأسفر عن وجود عجز ببعض مواقعهم.</p> <p>يتعين إتخاذ اللازم حفاظاً على حقوق الشركة .</p>
بالنسبة للرصيد مدين على الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية مصدر الحكم لصالح الشركة فى الدعوى رقم ١٤/٤٣٩ ق وجارى اتخاذ اجراءات تنفيذ الحكم أما بالنسبة لأر صدة موردى الأذرة فهى محل دعاوى قضائية وما زالت متداولة وسيتم تسويتها فى ضوء الأحكام التى ستتصدر فى هذه القضايا .	<p>- تضمن حساب الموردين مبلغ نحو ٤٨٧ ألف جنيه رصيد مدين باسم الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية متوقف منذ عام ٢٠٠٨ حيث صدر الحكم فى الإستئناف رقم ١٤/٤٣٩ فى ٢٠١٥/٣/٢ بلزم الشركة الوطنية بسداد مبلغ ٧٨٥٠٣٥ جنيه للشركة ورفض الإستئناف رقم ٤٤٦ فى ٢٠١٤ تجاري استئناف شمال القاهرة المرفوع من الشركة الوطنية وحتى تاريخه لم يتم تحصيل مستحقات الشركة .</p> <p>- نحو ٣٩,٤٩٩ ألف جنيه قيمة المستحق لموردى الأذرة المحلية موسم ٢٠١١ وما زالت محل نزاع قضائى .</p> <p>يتعين متابعة اجراءات القانونية والعمل على تحصيل مستحقات الشركة وما يتربى على ذلك من آثار .</p>
وبالنسبة لكمية ١٦٢٥ طن قمح محلى موسم ٢٠١٥ المحتفظ عليها من مباحث التموين بصومعة الفجر التابعة لشركة التيسير فإن الشركة قامت بجزء قيمة هذه الكمية لحين قيام الشركة المذكورة بإنهاء الموضوع فى النيابة العامة وإخطارنا بذلك مع الإحاطة بأن هذه الكمية غير موجودة فى مخازن الشركة وكانت مخزنة فى صومعة الفجر التابعة لشركة التيسير ولا يوجد مستحقات للشركة عن هذا الموضوع .	<p>- وجود كمية ١٦٢٥ طن من الأقماح المحلية متحفظ عليها من مباحث التموين منذ عام ٢٠١٥ حتى تاريخ إعداد القوانين المالية تخص موسم ٢٠١٥ وذلك بصومعة الفجر - شركة التيسير بلغت تكلفتها نحو ٥,٦٧٣ مليون جنيه فى حين بلغ رصيد المورد نحو ٥,٤٩٠ مليون جنيه ومقام بشأنها دعوى قضائية ضد الشركة برقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠١٩ مدنى شمال القاهرة متداولة بالخبراء .</p> <p>يتعين الاتصال بالجهات المعنية بالتصريف فى تلك الكمية لعدم صالحيتها للاستهلاك الآدمى وحصول الشركة على مستحقاتها .</p>
سيتم دراسة ما ورد بالملحوظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة	<p>- مازال حساب الموردين يتضمن أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١١٥ ألف جنيه رصيد "دانا" ، ونحو ٢٤ ألف جنيه رصيد "ميدينا" .</p> <p>يتعين بحث تلك الارصدة وتسويتها والافادة .</p>
صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية فرض رسم التميز وتم إعادة الدعوى الأصلية للتداول مرة أخرى بنظر لإضافتها لحين الفصل فى الشق الدستورى حيث صدر الحكم فى الدعاوى القضائية رقم ٥٨٧ لسنة ٢٠٠٦ كفر سعد المقامة من هيئة ميناء دمياط برفض الدعوى وإلزام الهيئة المدعية بالمساريف . وقامت هيئة ميناء دمياط بالإستئناف على الحكم بالإستئناف رقم ٨٠٧ لسنة ٤٦ ق وسيتم تسوية هذا المبلغ بعد صدور الحكم فى الدعوى الأصلية وقررت المحكمة فى جلسة ٢٠١٦/٣/٢٣ بوقف الدعوى لحين الفصل فى الدعوى رقم	<p>بلغ رصيد الحسابات الدائنة الأخرى في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٣٢,٠٩٨ مليون جنيه منها نحو ٣١,٢ مليون جنيه ارصدة متوقفة تبين بشأنها ما يلى :-</p> <p>١٠,٦٥٠ مليون جنيه رصيد دائن معظمه مرحل منذ عدة سنوات باسم هيئة ميناء دمياط يمثل قيمة رسم تمييز علي أرض صومعة دمياط والذي توقفت الشركة عن سداده منذ عام ٢٠٠٣ بخلاف نحو ٨٣٩ ألف جنيه تمثل قيمة رصيد لم يتم سداده عن العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ ، كما لم نواف بالمستندات الخاصة بترك</p>

<p>الخصومة من جانب الهيئة حتى يمكن الوقوف على صحة تلك الأرصدة .</p> <p>وسيتم تسوية هذا المبلغ بعد صدور الحكم في الدعاوى الخاصة بهذا الموضوع .</p>	<p>يتبع إجراء المطابقة والحصول على مخالصة من هيئة الميناء في ضوء الموقف القابوني حتى يمكن تسوية الأحكام التي حصلت عليها الشركة ببراءة الدمة وما يترتب على ذلك من آثار.</p>
<p>بالنسبة لمبلغ ٤٠٥٥ مليون جنيه فهو قيمة المصارييف الإدارية المستحقة على هيئة السلع التموينية بواقع ٢% عن نقليات جهاز نشاط النقل بالشركة فهي محل خلاف بين الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية وما زالت الاتصالات مع الهيئة مستمرة لحسن هذا الموضوع في ضوء الأحكام الصادرة في هذا الشأن بالنسبة لمبلغ ٤٠٥٥ مليون جنيه فهو قيمة المصارييف الإدارية المستحقة على هيئة السلع التموينية بواقع ٢% عن نقليات جهاز نشاط النقل بالشركة فهي محل خلاف بين الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية وما زالت الاتصالات مع الهيئة مستمرة لحسن هذا الموضوع في ضوء الأحكام الصادرة في هذا الشأن</p>	<p>*نحو ٤٠٥٥ مليون جنيه تمثل نسبة ٢% مصاريف إدارية على نشاط النقل (النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة) عن الأعوام من ١٩٩٩/٣٠ وحتى ٢٠٢١/٩٣٠ وتعتبر هيئة العامة للسلع التموينية على سدادها للشركة رغم سابق صدور حكم لصالح الشركة في الدعوى رقم ٢٤٦٢ لسنة ٢٠٠٢ بأحقيتها في المبالغ المستحقة عن الأعوام من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣ .</p> <p>يتبع إتخاذ الإجراءات الواجبة لسرعة تنفيذ الحكم القضائي الصادر لصالح الشركة وتحصيل مستحقاتها والتسوية .</p>
<p>صدر قرار الجمعية العامة العادي للشركة بجلستها بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ بالموافقة على استخدام مبلغ ٦٦٤٩٤,٦٩ جنيه المدرج في الميزانية تحت مسمى خدمات اجتماعية الموجب قبل صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ في خدمات لصالح العاملين، وبناءً على تم شراء عدد ٢ سيارة ميني باص من شركة صناعة وسائل النقل لتوريد السيارات وصدر الأمر الإداري رقم ٢١٣ بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٧ بتشكيل لجنة للتعاقد على عدد ٢ شقة كمبصايف للعاملين .</p>	<p>*نحو ١,٦٦٣ مليون جنيه ١٠% "باسم خدمات اجتماعية" مرحل منذ عدة سنوات يتمثل في المتبقى من أرصدة حساب توزيع الفائض في ظل تبعية الشركة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ والذى لم يتم التصرف فيه .</p> <p>يتبع الدراسة وإتخاذ اللازم في ضوء احكام القانون المشار إليها والقرارات الوزارية اللاحقة والإفادة</p>
<p>سيتم دراسة ما ورد باللاحظة وسوف يتم إتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة .</p>	<p>*نحو ٤٢٦٠ مليون جنيه قيمة مبالغ معلاة لبعض العاملين منذ سنوات ،ايجار مخزن الشفافطات لصالح هيئة السلع، فروق خدمات تخزينية ،مبالغ تحت التسوية،تأمين مقدم من الغير منذ سنوات . رسم الجعلة المستحق لهيئة الميناء على تحزين محتويات البالغة روبل كراون .</p> <p>يتبع إجراء المطابقات اللازمة للوقوف على صحة تلك الأرصدة واجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه المطابقات بالحسابات المختصة وما يترتب على ذلك من آثار.</p>
<p>سيتم دراسة ما ورد باللاحظة وإتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة .</p>	<p>*تضمن الحساب نحو ٦٤٥٠ مليون جنيه يمثل قيمة مبالغ متوقفة تم تحصيلها لصالح بعض الجهات والبعض الاخر أعمال ومبيعات تحت التسوية منذ ٣ سنوات و حتى تاريخ الفحص لم يتم سدادها لتلك الجهات أو تسويتها - ولم يتم إجراء المطابقات اللازمة بشأنها ويتمثل أهمها في نحو ٤٩٢٢ مليون جنيه بصورة إجمالية دون تفاصيل ونحو ١٢١٩ مليون جنيه يمثل قيمة أجور نقل الأقماح تحت التسوية بعضهم لديه عجوزات توريد أقماح محلية عن موسم ٢٠١٦ .</p> <p>يتبع إجراء المطابقات اللازمة للوقوف على صحة تلك الأرصدة</p>

<p>يتمثل معظم هذا المبلغ في مبلغ وقدره ١٤,٥٨١ مليون جنيه جنيه قيمة خطاب الضمان الخاص بشركة فينوس والذي تم تسليمه وهو محل نزاع قضائي بين الشركة وشركة فينوس وبالنسبة لباقي الأرصدة الواردة باللحظة سيتم الدراسة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه الدراسة</p>	<p>*تضمن الحساب نحو ١٦,٥٨٨ مليون جنيه باسم /تأمينات مقدمة من الغير يرجع تاريخ بعضها العام ١٩٩٩ متضمناً مبلغ نحو ٥,٦٧٨ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره قيمة تأمين مسحوبات المطاحن لمدة ثلاثة أيام طبقاً للتوجيه الوزاري المعتمد من وزارة التموين رقم (٤) لسنة ٢٠١٣ بتاريخ ٢٠١٣/٢/٥ ولم يتم توريدتها للهيئة العامة للسلع التموينية في حينه والمدرجة ضمن حسابات البنوك بالشركة وتحصل على عائد منه ضمن الفوائد الدائنة . يعنى بحث دراسة تلك الأرصدة وإجراء التسوية في ضوء ما تم بحثه إعمالاً لأحكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتوريد القيمة لحساب هيئة السلع التموينية .</p>
<p>يتم ذلك بناء على ما جرى العمل به منذ صدور القرار الجمهوري رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ واستناداً إلى قرار الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٧ بموافقة على استمرار إدراج عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى طبقاً لقرارها السابق الصادر بجلستها بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٧ وكذلك الجمعية العامة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣٠ المنعقدة للنظر في اعتماد القوائم المالية للشركة في ٢٠١٢/٦/٣٠ وكذلك الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ المنعقدة للنظر في اعتماد القوائم المالية للشركة في ٢٠١٢/٦/٣٠ وكذلك الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧</p>	<p>تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى رصيد بنحو ٢٧,٧٩٢ مليون جنيه تحت مسمى "كسب الوقت ، مقابل مكافأة" تبين شأنه ما يلى:- *استمرار الشركة في إثبات عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى بدلاً من الإيرادات بالمخالفة لكل من معايير المحاسبة والمراجعة المصرية ، والمادتين رقمان ١ ، ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ الخاص بعوائد كسب الوقت بأن تمنح عوائد كسب الوقت لمتعهد التفريغ (إيرادات للشركة ) . *بلغ ماتم صرفه خلال الفترة "كسب الوقت" نحو ٨,٥٣٥ مليون جنيه من أموال الشركة للعاملين عن كسب الوقت في صورة مكافأة ميزانية والمناسبات ومكافأة معاش ، والمساهمة في التأمين التكميلي . يعنى قيد عوائد كسب الوقت المحققة كإيرادات والمنصرف منها كمصروفات مع ضرورة إجراء المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن كسب الوقت للتحقق من صحة الأرصدة إحكاماً للرقابة .</p>
<p>سيتم دراسة ما ورد باللحظة وسوف يتم إتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة .</p>	<p>*عدم وجود دفاتر بقطاع الإسكندرية توضح المواقع التي يستحق عليها ربط عقاري وقيمة ذلك الرابط السنوي وما تم سداده منذ صدور القانون في ٢٠١٣ وحتى تاريخه الأمر الذي يتعدد معه متابعة تسلسل حركة الضريبة وقد يؤدي إلى سداد مبلغ بالخطأ لمصلحة الضرائب . *عدم تضمين الحساب قيمة مطالبات الضريبة العقارية عن الوحدات بقطاع الإسكندرية والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤,٢٥ مليون جنيه عن المطالبات الواردة خلال أعوام ٢٠٢٠ ، ٢٠١٩ لبعض المواقع بالقطاع عن متأخرات حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ ولم نقف على المطالبات عن باقي المواقع في حين بلغ ما تم تحميده على المصروفات المستحقة حال العام الماضي نحو ٣٠٠ ألف جنيه ولم تقم الشركة بالطعن على الرابط طبقاً للقانون الجديد رقم ١٩٦ لسنة ٢٠١٣ عن المطالبات عن بعض</p>

	<p>الموقع اعتباراً من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩ . يتعين بحث ودراسة ما ورد بالملحوظة والإفادة .</p>
سيتم دراسة ما ورد بالملحوظة وإتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة	<p>- بلغ رصيد حساب المصاروفات المستحقة في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٣,٩٩٢ مليون جنيه تم حسابها تقديرياً دون أي سند لتحديد القيمة . يتعين حصر كافة المصاروفات الفعلية عن الفترة وإثباتها حتى تظهر نتائج أعمال الشركة عن فترة المركز المالي بصورةتها الصحيحة .</p>
تم إجراء التصويب اللازم في شهر أكتوبر ٢٠٢١ م .	<p>- عدم تحويل قائمة الدخل بما يخصها من قيمة مصاروفات رسم العالة المستحقة عن معظم موقع الشركة داخلدائرة الجمركية والتي تبلغ عددها نحو عشرة مواقع عن فترة المركز المالي ومنها صومعة رصيف رقم (٨٤) ، (٨٥) وميناء الدخيلة والمنطقة الجمركية بمجمع السلام بالعامرينة التابعة لقطاع الإسكندرية . نوصي بإجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة .</p>
سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .	<p>- تضمنت إيرادات الشركة مبلغ قدره نحو ٣,٦٠٣ مليون جنيه قيمة إيرادات تقريرية غير مؤيدة بمستندات وذلك على خلاف القواعد المحاسبية المتعارف عليها بشأن ما يتم تعليمه لغير إيرادات ومعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) من معايير المحاسبة المصرية . نوصي بضرورة مراعاة الالتزام بمعيار المحاسبة المصري سالف الذكر على أن تكون جميع إيرادات الشركة مؤيدة بمستندات قانونية .</p>
تم إجراء التصويب اللازم في شهر أكتوبر ٢٠٢١ م .	<p>- لم تقم بحساب قيمة الفوائد المستحقة عن ودائع الشركة طرف البنك في تاريخ اعداد المركز المالي وبالنسبة لقيمتها نحو ٨٩٠ ألف جنيه كمال تضمن إيرادات الفترة مبلغ نحو ٣٢٤ ألف جنيه قيمة عمولة الشركة عن النقليات المنفذة في سبتمبر ٢٠٢١ بسيارات الشركة وغير وبالنسبة إجمالي قيمة النوالين الخاصة بها نحو ١٨,٢٠٠ مليون جنيه . يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة .</p>
تم إجراء التصويب اللازم في شهر أكتوبر ٢٠٢١ م .	<p>- لم يتم تحويل قائمة الدخل بنحو ٨٠٠ ألف جنيه قيمة مصاروفات العلاج الطبي عن فترة المركز المالي حيث تم تحويل فترة المركز المالي بمبلغ ١٣,٩٩٢ مليون جنيه قيمة مصاروفات مستحقة منها مبلغ نحو ٣ مليون جنيه علاج طبي بصورة تقديرية وليس ببيانات فعلية نزي عدم كفايتها في ضوء المنصرف على العلاج الطبي خلال العام المالي السابق . يتعين إجراء التصويب اللازم لما ذلك من أثر على صافي ربح الشركة خلال الفترة</p>
سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .	<p>- تضمنت قائمة الدخل في تاريخ المركز المالي نحو ٢,٩٩٨</p>

	<p>مليون جنيه قيمة ضريبة الدخل ، الضريبة الموزجة عن الفترة حيث تم حسابها دون الأخذ فى الإعتبار إضافات الأصول بنحو ١ مليون جنيه والذى أدى إلى عدم الدقة فى احتساب الإهلاك الضريبي خلال الفترة .</p> <p>يتعين اجراء التصويب اللازم.</p>
	<p>- عدم قيام الشركة بحساب نسبة المساهمة التكافلية ضمن مصروفات الشركة عن فترة المركز المالى فى ٢٠٢١/٩/٣٠ وقدرها نحو ٢٥١ ألف جنيه وذلك بالمخالفة لكتاب الدورى رقم ٤١ لسنة ٢٠١٨ الصادر من رئيس مصلحة الضرائب المصرية بشأن ضوابط تطبيق أحكام القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ولامنته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١٨ بشأن نظام التأمين الصحى الشامل الذى تضمن فى البند الثالث " قيام مصلحة الضرائب بتقدير نسبة ٢,٥ في الالف من جملة الإيرادات السنوية للمنشآت الفردية والشركات والهيئات العامة الاقتصادية ..... الخ "</p> <p>يتعين الالتزام بأحكام القانون السابق ذكره وما يترتب على ذلك من آثار.</p>
	<p>- أسفرت نتائج أعمال بعض الأنشطة عن خسائر بلغت نحو ٣٨,٦٧٧ مليون جنيه ( منها نحو ٣٤,٢٦٨ مليون جنيه لنشاط الصوامع ، نحو ٢,٦٤٣ مليون جنيه لنشاط النقل ، نحو ١,٦٥٦ مليون جنيه لنشاط تسويية النقليات ، نحو ١٠٩,٩٤٥ ألف جنيه لنشاط التفريغ والسفط ) .</p> <p>يتعين بعث أسباب تحقيق تلك الأنشطة لخسائر العمل على معالجتها ودراسة التدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة لتعظيم العائد وما يترتب على ذلك من آثار.</p>
	<p>تم إعداد خطة للاخلاء الطارئ للمقرات التي تشغلها بميدان رمسيس - محافظة القاهرة تمهدًا لتسليمها إلى الجهات المختصة لتنفيذ أعمال تطوير وتجميل منطقة ميدان رمسيس بوسط القاهرة وذلك بناء على مكاتبات عدة واردة لها من عدة جهات هذا وتتجدر الاشارة إلى أن المساحة التي تمتلكها الشركة ضمن المنطقة المشار إليها تبلغ نحو ١٢ ألف متر مربع تقريباً .</p>

٢٠

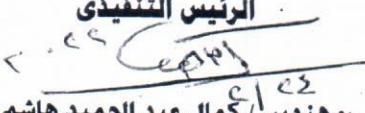
لإخلاء المكان نهائياً بما يحفظ حق الشركة في الحصول على التعويض المناسب عن هذا المكان .

وقد تم التصرف بالبيع بالمظاريف المغلفة للوطات خردة وكهنة بمبني السببية والمخازن الملحة طبقاً للموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٢٠٢٠/١١/١١

نوصي بمتابعة الاجراءات الالزامية في هذا الشأن مع ضرورة الوقوف على اجراءات التعويضات المقررة وما سيتتم اتخاذه بشأنها ومتابعتها اولاً بأول لحين الحصول على كافة مستحقات الشركة

والله ولِي التوفيق

\_\_\_\_\_  
مسم

الرئيس التنفيذي  
  
(مهندس / كمال عبد الحميد هاشم)